

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بجمهورية مصر العربية

مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) يظهر تراجعاً آخر طفيفاً في أوضاع العمل لدى القطاع الخاص

النتائج الأساسية:

- هبوط الطلبات الجديدة والإنتاج للشهر الثاني على التوالي
- مستويات التوظيف تتراجع مرة أخرى
- زيادة طفيفة في سرعة تضخم معدل أسعار الشراء

ورغم أن عددًا من أعضاء اللجنة استفاد من تحسن الأوضاع في بعض الأسواق الأجنبية، أشار البعض الآخر إلى تراجع الطلب من الدول المجاورة. شهدت مواعيد التسليم تحسناً للشهر الخامس في شهر نوفمبر. وطبقاً للمشاركين في الدراسة، كان التحسن في أداء الموردين نتيجة لتراجع الطلب على مستلزمات الإنتاج.

حيث شهدت مستويات التوظيف مزيداً من التراجع في شهر نوفمبر، ما أدى إلى وصول فترة التراجع الحالية للشهر الخامس. وقد ربط أعضاء اللجنة هذا التحسن المستمر بتراجع مستويات الأعمال الواردة ونشاط العمل.

كانت أنشطة الشراء لدى شركات القطاع الخاص المصري في شهر نوفمبر أبطأ مما كانت عليه في شهر أكتوبر بشكل هامشي. وحيث تم الإبلاغ عن تراجع في المشتريات، ذكرت الشركات نقص الأعمال الواردة كأحد الأسباب الرئيسية. ورغم هذا، شهد مخزون المشتريات زيادة مرة أخرى في شهر نوفمبر. الشركات التي عمدت إلى زيادة مخزون المشتريات فعلت ذلك عمومًا نتيجة توقعات زيادة النشاط. أعضاء اللجنة الذين قاموا بزيادة المخزون فعلوا ذلك على خلفية توقعات بزيادة النشاط.

شهد معدل تضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج تراجعاً طفيفاً في شهر نوفمبر وجاء دون متوسط الدراسة بشكل كبير. في المقابل، شهدت أسعار الشراء زيادة بوتيرة أسرع قليلاً. في الوقت ذاته، تراجع متوسط أسعار الإنتاج التي خددها شركات القطاع الخاص المصري للشهر الثاني على التوالي في شهر نوفمبر.

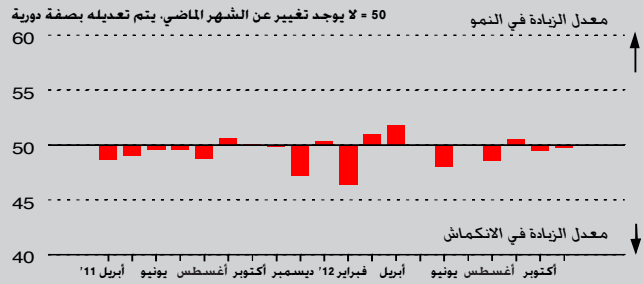
شهدت أوضاع العمل تراجعاً للشهر الثاني على التوالي في نوفمبر لدى شركات القطاع الخاص المصري. حيث شهدت الطلبات الجديدة والإنتاج تراجعاً طفيفاً، ولكن معدلات أبطأ من الشهر الماضي. في الوقت ذاته، تسارع تضخم أسعار الشراء، ولكنه ظل ثابتاً نسبياً.

ويعد المؤشر الرئيسي المستمد من الاستبيان هو مؤشر مدراء المشتريات (PMI™). تشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة إلى وجود تحسن في أوضاع العمل عما كانت عليه في الشهر السابق. في حين تشير القراءة الأدنى من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع.

ظل مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) دون المستوى المحايد 50.0 نقطة للشهر الثاني على التوالي في شهر نوفمبر مسجلاً 49.8 نقطة بارتفاع طفيف عن 49.5 نقطة في شهر أكتوبر. وهذا يشير إلى تراجع طفيف في أوضاع التشغيل. تراجع الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص المصري خلال شهر نوفمبر للمرة الرابعة في ستة أشهر. وعلى الرغم من ذلك، فإن معدل التراجع كان هامشياً وأبطأ من الشهر السابق.

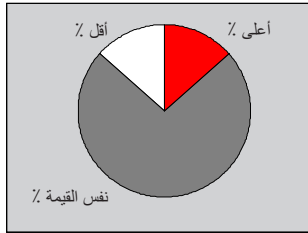
تراجع حجم الطلبات الجديدة مرة أخرى في شهر نوفمبر. ظهر هذا واضحاً من خلال مؤشر الطلبات الجديدة الذي يتم تعديله دورياً حيث هبط دون المستوى المحايد 50.0 نقطة. وتمت الإشارة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي على أنها الأسباب الرئيسية خلف التراجعات الطفيفة في مستويات الطلب الجديد. في الوقت ذاته، أظهرت البيانات عدم وجود تغيير في طلبات التصدير الجديدة في شهر نوفمبر مقارنة بالوضع خلال الشهر السابق.

مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC بجمهورية مصر العربية (PMI™)

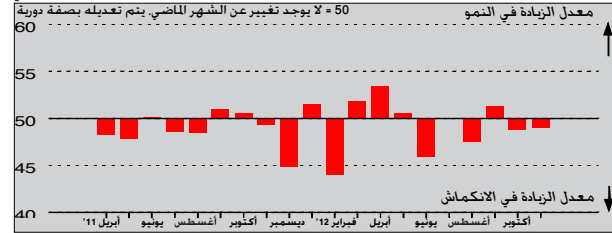


يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) بجمهورية مصر العربية مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص المصري. يتم أخذ المؤشرات من المنشورات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغيرات في الإنتاج، الطلبات الجديدة، التوظيف، مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المشتراة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر Purchasing Managers' Index™ و PMI™ علامتان تجاريتين مسجلتين باسم Markit Economics Limited، وتستخدم HSBC العلامات أعلاه بترخيص مسبق. تعتبر Markit وشعار Markit علامتان تجاريتين مسجلتين باسم Markit Group Limited.

مؤشر الإنتاج

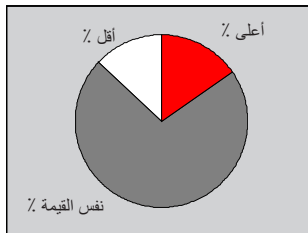


س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.

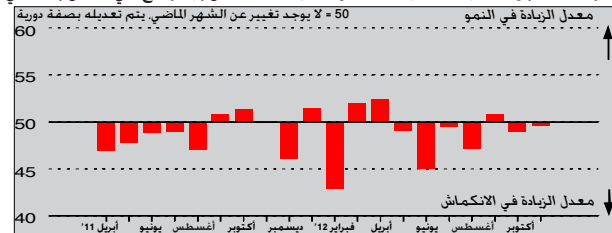


شهد القطاع الخاص المصري هبوطًا طفيفًا في مستويات النشاط خلال شهر نوفمبر. اتضح هذا من خلال تسجيل مؤشر الإنتاج الذي يتم تعديله دوريًا دون المستوى المحايد 50.0 نقطة الذي تفصل النمو عن التراجع وذلك للشهر الثاني على التوالي وللمرة الرابعة خلال الأشهر الستة الماضية. وقد ربط أعضاء اللجنة التراجع الطفيف في النشاط إلى هبوط هامشي في حجم الطلبات الجديدة.

مؤشر الطلبات الجديدة

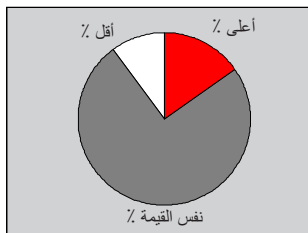


س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

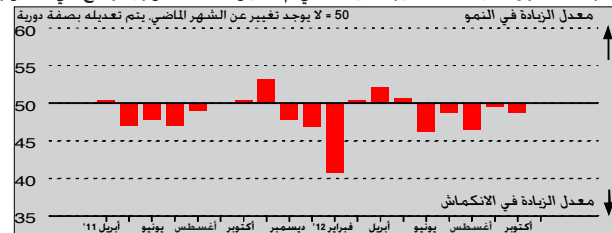


أشار مؤشر الطلبات الجديدة الذي يتم تعديله دوريًا إلى تراجع حجم الطلبات الجديدة للشهر الثاني على التوالي وذلك ببقائه دون المستوى المحايد 50.0 نقطة. وعلى الرغم من ذلك، فإن معدل التراجع كان هامشيًا فقط. وظهر ذلك من خلال قراءة المؤشر التي جاءت أدنى من 50.0 نقطة مباشرة. وقد أشير إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي كعامل أساسي في تراجع المبيعات خلال فترة الدراسة الأخيرة.

طلبات التصدير الجديدة



س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

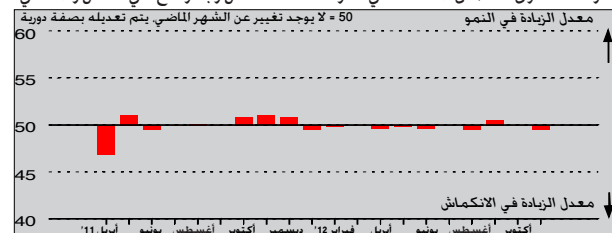


سجل مؤشر طلبات التصدير الجديدة الذي يتم تعديله دوريًا عدم وجود تغيير في حجم طلبات التصدير خلال شهر نوفمبر مقارنة بالوضع خلال الشهر السابق. وذلك عبر استقراره عند 50.0 نقطة بالضبط. وفي حين ذكر عدد من الشركات أن زيادة الاستقرار في الأوضاع في بعض أسواق التصدير قد دعمت الصادرات. ذكر عدد آخر تراجع الطلب من الأسواق الأجنبية المجاورة.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة



س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتك هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

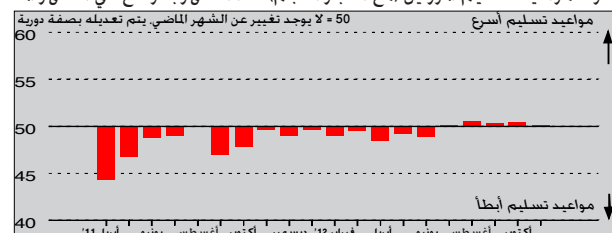


أشارت بيانات الدراسة في شهر نوفمبر إلى تراجع طفيف في حجم الأعمال المعلقة - مع تراجع المؤشر المعني الذي يتم تعديله دوريًا إلى ما دون المستوى المحايد 50.0 نقطة للمرة الأولى في ثلاثة أشهر. وقد علقت بعض الشركات بأن اتجاه التراجع في الأعمال الجديدة الواردة قد قدم لهم فرصة لإجاز الأعمال المعلقة في وحداتهم الإنتاجية.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين



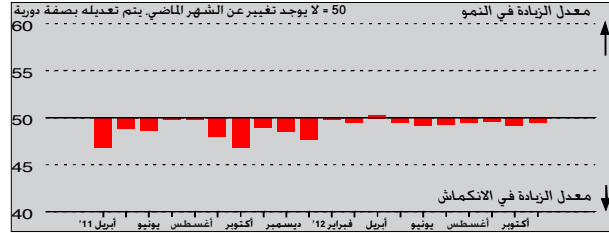
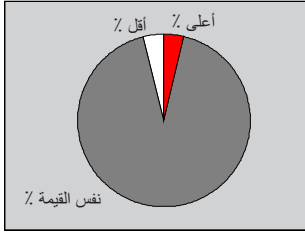
س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت المهل الزمنية التي يستغرقها الموردون في تسليم مستلزمات الإنتاج إلى شركات القطاع الخاص المصري تغييرًا طفيفًا خلال شهر نوفمبر. اتضح ذلك من خلال مؤشر مواعيد تسليم الموردين الذي سجل صعوبة طفيفًا فقط عن المستوى المحايد 50.0 نقطة والذي يفصل النمو عن التراجع في أداء الموردين. وقد علق عدد من أعضاء اللجنة بأن الموردين كانوا قادرين على تحسين مواعيد التسليم نتيجة تراجع الطلب على مستلزمات الإنتاج.

مؤشر التوظيف

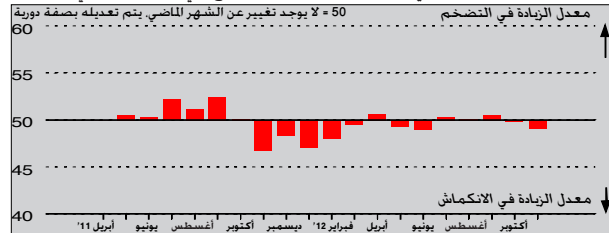
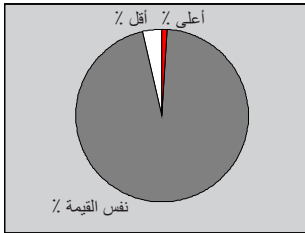
س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



شهد التوظيف تراجعًا للشهر السابع على التوالي في شهر نوفمبر. وعلى الرغم من ذلك، فإن معدل فقد الوظائف كان هامشيًا فقط. كما هو حاله طوال هذه الفترة. حيث تم الإبلاغ عن تراجع. تم ربط هذا بتراجع مستويات الأعمال الجديدة الواردة ونشاط العمل. وعلى العكس من ذلك، ذكرت بعض الشركات أنها احتاجت إلى زيادة القدرة لمواجهة أعباء العمل الحالية.

مؤشر أسعار الإنتاج

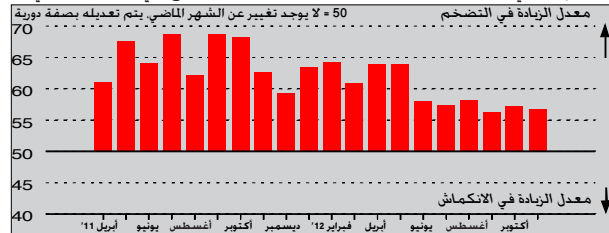
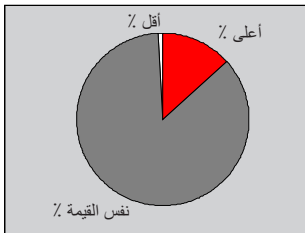
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أشارت بيانات شهر نوفمبر إلى تراجع طفيف في متوسط أسعار البيع للشهر الثاني على التوالي. ورغم أن معدل التراجع كان معتدلاً فقط، فقد كان أشد حدة من المعدل المسجل خلال شهر أكتوبر. ربطت الشركات عمومًا انخفاض الأسعار بتدهور أوضاع السوق وزيادة المنافسة. وقد جاء تراجع أسعار البيع على النقيض من التضخم المستمر في متوسط التكاليف.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

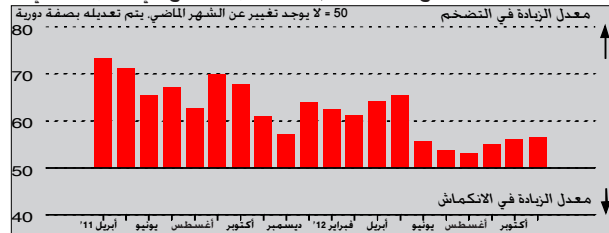
س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج زيادة خلال شهر نوفمبر. ليستمر بذلك الاتجاه المسجل منذ بدء الدراسة في أبريل 2011. ورغم أن معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج ظل قويًا في مجمله، كان أضعف قليلًا مما كان عليه في شهر نوفمبر ودون المتوسط العام للدراسة بشكل كبير. ربط أعضاء اللجنة زيادة تكاليف التوظيف وأسعار المواد الخام بالزيادة القوية التي تم رصدها في أسعار الشراء.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

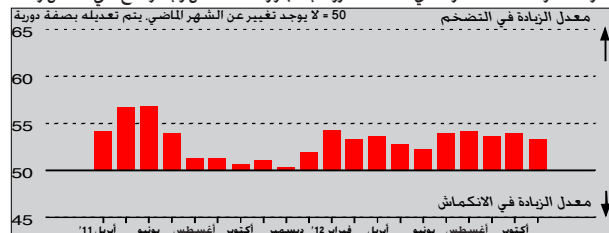
س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد شهر نوفمبر زيادة قوية في متوسط أسعار الشراء، والتي تعود بشكل أساسي إلى زيادة تكاليف النقل. كما كانت هناك إشارات إلى أن أسعار الصرف أدت إلى زيادة أسعار عدد من السلع. جاء معدل التضخم المعدل الأقوى منذ شهر مايو. ولكنه ظل دون متوسط 20 شهرًا من تاريخ الدراسة. أبلغ 13% تقريبًا من أعضاء اللجنة عن زيادة أسعار الشراء.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

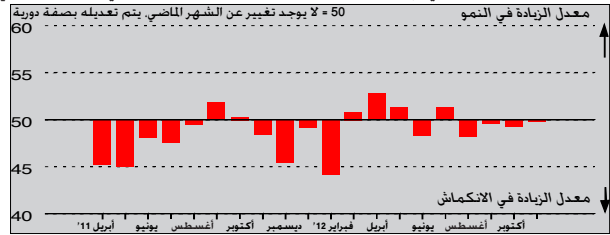
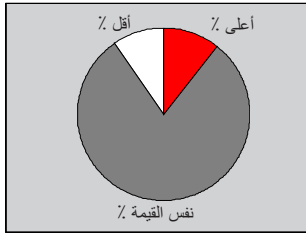
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد متوسط الأجور والرواتب زيادة خلال فترة الدراسة الأخيرة. كما يظهره مؤشر تكاليف التوظيف الذي يتم تعديله دوريًا حيث سجل دون المستوى المحايد 50.0 نقطة. وعلى الرغم من ذلك، فإن معدل تضخم تكاليف التوظيف كان أضعف قليلًا مما كان عليه في شهر أكتوبر. وقد ذكرت الشركات أن زيادة الأجور والرواتب عكست زيادة ساعات العمل. وفي بعض الحالات، حوافز الموظفين.

مؤشر عروض الشراء

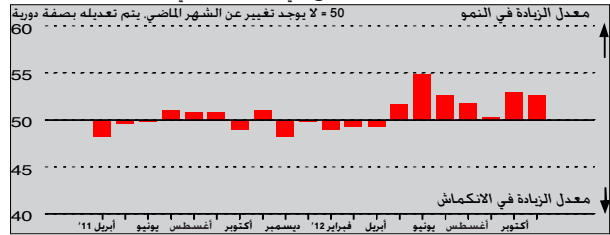
س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد نشاط الشراء بين شركات القطاع الخاص المصري انخفاضًا هامشيًا خلال فترة الدراسة الأخيرة كما يوضحه مؤشر حجم المشتريات الذي يتم تعديله دوريًا، والذي جاءت قراءته دون المستوى المحايد 50.0 نقطة. وقد أشارت بيانات شهر نوفمبر إلى الشهر الرابع على التوالي الذي تسجل فيه المشتريات تراجعًا. الأمر الذي يربطه أعضاء اللجنة بتراجع الأعمال الجديدة ومتطلبات العمل.

مؤشر المخزون من المشتريات

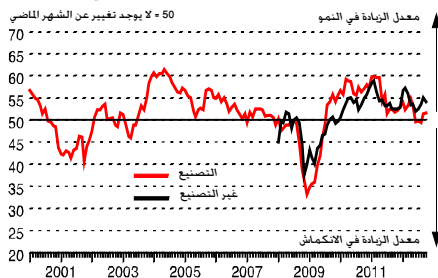
س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



ظل مؤشر مخزون المشتريات أعلى من 50.0 نقطة بقدر مريح في شهر نوفمبر ليخبر بذلك إلى زيادة أخرى في مخزون مشتريات مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص المصري. وبذلك يكون النمو قد استمر إلى الشهر السابع، رغم أن معدل التراكم في شهر نوفمبر كان أقل قليلًا من الشهر السابق. أعضاء اللجنة الذين قاموا بزيادة المخزون فعلوا ذلك على خلفية توقعات بزيادة النشاط.

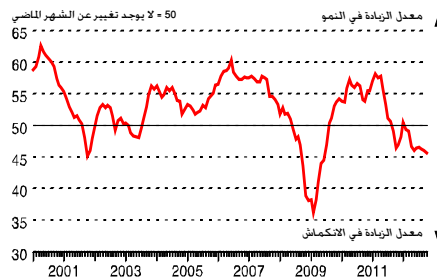
مؤشرات PMI الدولية

قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي



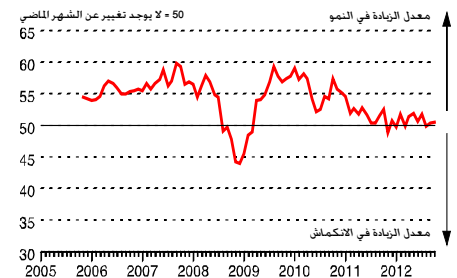
المصدر: معهد إدارة الإمداد (ISM).

المؤشر المركب لمنطقة اليورو



المصدر: Markit.

المؤشر المركب للسوق الصينية



المصدر: HSBC, Markit.

أظهرت بيانات مؤشر معهد إدارة التوريدات (ISM) الأمريكي للتصنيع خسن أوضاع قطاع الصناعات الأمريكي في شهر أكتوبر مع تسجيل مؤشر مدراء المشتريات (PMI) أعلى قراءة له في خمسة أشهر. وكانت هذه هي الزيادة الثانية التي يتم رصدها على التوالي. سجلت الشركات غير الصناعية زيادة أضعف. وإن كانت لا تزال قوية مقارنة بشهر سبتمبر وصول قراءة مؤشر NMI إلى 54.2 نقطة متراجعة عن 55.1 نقطة في الشهر السابق.

ازداد الانكماش الاقتصادي في منطقة اليورو عمقًا في بداية الربع الأخير من عام 2012، مع تراجع الإنتاج لقطاعي الصناعات والخدمات بأسرع وتيرة منذ 2009. حيث هبط مؤشر PMI الإنتاج المركب لشركة ماركيت في منطقة اليورو من 46.1 نقطة في شهر سبتمبر إلى 45.7 نقطة في شهر أكتوبر والتوقعات الأولية 45.8 نقطة. وبذلك يكون النشاط الإجمالي قد تراجع للشهر التاسع على التوالي.

أظهرت بيانات مؤشر HSBC PMI المركب (الذي يغطي قطاعي الصناعات والخدمات) توسعًا هامشيًا في نشاط الأعمال خلال شهر أكتوبر وكانت هذه هي الزيادة الشهرية الثانية على التوالي في الإنتاج، وكان معدل النمو متشابهًا إلى حد كبير مع المعدل المسجل خلال شهر سبتمبر. صعد مؤشر الإنتاج المركب لمجموعة HSBC من 50.3 نقطة في شهر سبتمبر إلى 50.5 نقطة في أكتوبر.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمستقلين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاها بعناية لتمثل المؤشر الحقيقي لاقتصاد جمهورية مصر العربية. بما في ذلك التصنيع والخدمات، والإنتاج، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير. إن وجد في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبية المثوبة التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية. إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15. مخزون العناصر التي تم شرائها - 0.1. مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقًا لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) لشركة HSBC جمهورية مصر العربية. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر النسخ أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' Index™ و PMI™ علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited. وتستخدم HSBC العلامات أعلاه بترخيص مسبق. تعتبر Markit و شعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.